

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٥

البندان ٥ و ٦ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة السبعون

البند ١٥، ٢٠، و ١٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات

الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد

البرلماني الدولي

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٤

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة تقريراً موجزاً عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٤ المعقودة

في نيويورك في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي يجري تعميمها عملاً بقرار

الجمعية العامة ١٢٣/٦٥.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

240715 200715 15-11920 (A)



كفالة اتباع نهج نحو الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة يكون محوره الناس: مسؤولية مشتركة

جلسة الاستماع البرلمانية التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة: تقرير موجز

١ - عُقدت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع رئيس الجمعية العامة، وشارك فيها زهاء ٢٠٠ من البرلمانيين والسفراء من مجموعة متنوعة من البلدان تحت شعار "كفالة اتباع نهج نحو الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة يكون محوره الناس: مسؤولية مشتركة".

٢ - وأدلى ببيان أمام الجلسة كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وأقرّوا في بياناتهم بالدور المركزي الذي يقوم به البرلمانيون من خلال مهامهم التشريعية ومهام الرقابة والميزنة. وأكدوا الحاجة إلى مشاركة البرلمانيين في صوغ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لكفالة أن يكون محورها الناس. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيانات على الموقع الشبكي التالي للاتحاد البرلماني الدولي:
<http://ipu.org/Splz-e/unga14.htm>

أولا - مقدمة

تستطيع البرلمانات بوصفها إحدى ركائز الديمقراطية والحكم الرشيد أن تقوم بدور أساسي في رسم نهج يكون محوره الناس لتحقيق الخطة الجديدة.
سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة

٣ - ويجسّد اتباع نهج يكون محوره الناس لتحقيق التنمية المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتضامن، والمساواة والصلح العام بوصفها شروطاً مسبقة للتنمية البشرية ورفاه الناس. ويستند هذا النهج إلى إدراك مفاده أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بمفرده إلى التنمية البشرية، ويدعو عوضاً عن ذلك إلى اتباع نهج تحويلي من خلال إجراء تغييرات في القيم والممارسات السياسية والاجتماعية والبيئية. ولا يمكن أن يُفصل بأمر نهج يكون محوره الناس داخل جدران الأمم المتحدة: فهو يتطلب أن يكون الناس جزءاً من العملية برمتها، وأن يُستمع إلى أصواتهم، وأن تتحول إسهاماتهم إلى أفعال. وإذا ما أُريد لأهداف التنمية المستدامة أن تنجح فلا بد أن تكون مملوكة بكاملها من قِبَل الناس.

إذا اختصرنا التقدم بالنمو الاقتصادي فحسب فإننا نحازف بترك الكائن البشري جانباً بكل أبعاده بما فيها الأبعاد الفكرية والعاطفية. فنحن أكبر بكثير مما نملك، وأكبر بكثير من أن نكون مجرد "مستهلكين" أو "دافعي ضرائب"، ونحن بكل تأكيد أكبر من أن نكون "أصولاً إنتاجية".

صابر تشاودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

٤ - ومن هذا المنطلق، يجب أن تعكس أهداف التنمية المستدامة الفكر الجديد بخصوص التنمية الذي تطور على مدار العقود القليلة الماضية والذي يتمثل في التحول من التركيز على تأمين الاحتياجات الأساسية إلى نهج قائم على الحقوق. ويتطلب النهج القائم على الحقوق من الدولة أن تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوقت الذي يتطلب منها أيضاً بأن معاً أن تحترم الحقوق المدنية والسياسية. وهذه الحقوق مبينة بالتفصيل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتنعكس كذلك في إعلان الحق في التنمية الذي يُعرّف الحق في التنمية بأنه "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحلّ لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً".

تكمن قوة الخطة غير الملزمة في مشروعيتها المعنوية وفي شمولها لكل الشعوب وقدرتها على التعبئة والاقناع. ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع اطار للمساءلة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة يُدرج في صلب القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون تخطيط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥ - وقد أتاحت الجلسة البرلمانية لعام ٢٠١٥ للبرلمانيين فرصة فريدة لتبادل الآراء مع مسؤولي الأمم المتحدة وخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن أهمية هذه الحقوق المتفق عليها دولياً المشار إليها بكثرة في أهداف التنمية المستدامة، وبشأن الفرص والتحديات التي ستواجه اتباع نهج نحو أهداف التنمية المستدامة يكون محوره الناس. وركزت المناقشات على التزام الدول باحترام وحماية هذه الحقوق في أثناء التفاوض على أهداف التنمية المستدامة وكذلك في أثناء تنفيذها. كما سلّطت الضوء على الدور الذي يتعين على البرلمانات أن تلعبه من أجل ضمان اتساق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التزامات الدول

في مجال حقوق الإنسان. والأمر الذي اتضح بكل جلاء نتيجة المناقشات هو الحاجة إلى إدماج مبادئ حقوق الإنسان في صلب أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الحاجة إلى وجود هدف متين يتمثل في إنهاء أوجه عدم المساواة على جميع المستويات من خلال التصدي للتمييز بتدابير قانونية وتنظيمية.

٦ - وعملت جلسة الاستماع بمثابة تذكيرة مفادها أن المشاركة البرلمانية لازمة في كل مرحلة من مراحل العملية لكفالة الاستماع لصوت الشعب وتحويله إلى أفعال. ومن شأن إقامة تعاون ثلاثي الأطراف بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية بأن تكون البرلمانات، بوصفها الهيئة السياسية التي تتمتع بأكبر قدر من التمثيل، على دراية بالمفاوضات وأن يكون لها صوت في صوغ أهداف التنمية المستدامة، وأن تكون مستعدة لمرحلة التنفيذ عندما تدخل أهداف التنمية المستدامة حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

البرلمانيون هم الجسر الواصل بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وبواسطتهم يمكنك أن تجس نبض الشعوب وتتعرف على شواغلها.
بان - كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

ثانياً - جعل الناس محوراً لأهداف التنمية المستدامة: التنمية بوصفها حقاً للجميع

٧ - التنمية التي يكون الناس محورها وتكون مستدامة ومنصفة يجب أن تكون أيضاً متماشية بشكل وثيق مع معايير الحقوق المتفق عليها دولياً. والحق في التنمية الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في عام ١٩٨٦ يشمل جميع حقوق الإنسان ولا يستتبع التزامات الدول تجاه سكانها فحسب، وإنما يستتبع أيضاً مجموعة متنوعة من التعهدات والالتزامات الهامة لتعزيز التعاون الدولي. وفي الواقع، فإن أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تتضمن مبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بقضايا من قبيل نوع الجنس والمساواة، وتشير بكل وضوح إلى حقوق الإنسان في الهدف ٤ المتعلق بالتعليم وفرص التعلم على مدى الحياة.

٨ - وتمثل أهداف التنمية المستدامة المقترحة تحسناً هائلاً مقارنةً بالأهداف الإنمائية للألفية من حيث تضمينها للحقوق المتفق عليها دولياً. إذ يعترف مشروع الوثيقة بالحاجة إلى التركيز ليس على توفير الخدمات الأساسية فحسب، وإنما بالحاجة أيضاً إلى التركيز على جودة الخدمات المقدمة، وبالحاجة في الوقت نفسه إلى القضاء على أوجه عدم المساواة والممارسات التمييزية. فهو يعترف على سبيل المثال بأن توفير التعليم الأساسي للجميع ليس

كافياً بحد ذاته. فالتعليم يجب أن يكون أيضاً ذا نوعية عالية بحيث تتاح للجميع فرصة التعلم - الأمر الذي لا يمكن ضمانه إلا إذا أُعتبر التعليم منفعة عامة ويتمشى مع حقوق الإنسان ويتمتع بحماية الدولة واحترامها. كما تتضمن أهداف التنمية المستدامة الحقوق المدنية والسياسية من خلال قضايا من قبيل المشاركة السياسية والأمن الشخصي وإمكانية الوصول إلى العدالة، وهي قضايا أغفلتها الأهداف الإنمائية للألفية بصفة عامة.

٩ - ورغم تلك التحسينات، فإنه لا يزال هناك مجال لتحسين مشروع أهداف التنمية المستدامة لضمان أن تتبع عملية التنمية نهجاً قائماً على الحقوق. أولاً، يمكن تقوية المشروع بربط مختلف الأهداف بشكل أوضح بحقوق الإنسان المناظرة لها. وتشير حقوق الإنسان إلى مجموعة من الالتزامات التي قبلتها كل الحكومات بتصديقها على مختلف المعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وهي تتضمن مفاهيم في غاية الدقة لا يمكن تعديلها أو تكييفها أو التلاعب بها.

١٠ - ولما كانت أهداف التنمية المستدامة عبارة عن اتفاق سياسي غير ملزم قانوناً، فإن كفالة توفر الإرادة السياسية لتنفيذ الأهداف أمر يتسم بأهمية بالغة. لذا، فإن إيراد إشارة صريحة لحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يضع التزاماً على عاتق الدول بأن تتصرف بينما يعطي الناس أيضاً مادة ملموسة للمطالبة بتنفيذ الأهداف على نحو فعال. وهذا الأمر سيجعل من أهداف التنمية المستدامة بالأحرى شيئاً أقرب ما يكون إلى اتفاق ملزم قانوناً، وليس مجرد تعهد طموح. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان هي حق يتمتع به الناس أصالة حتى وإن لم يُشر إليه صراحة في الوثيقة الختامية، فإن الإشارة إلى تلك الحقوق سيعزز بوضوح موقف الشعب في مرحلة التنفيذ.

١١ - وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإن استعراضات الأنداد ستشكل أكثر الوسائل فعالية لكفالة المساءلة بشأن تعهد غير ملزم قانوناً - هو أهداف التنمية المستدامة. وسيتيح تحقيق اتساق أهداف التنمية المستدامة مع إطار حقوق الإنسان إمكانية أن يصبح الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان أداة للمساءلة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وثمة أداة أخرى تتمثل في آلية استعراض الأنداد التي سيتم انشاؤها في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هناك بون شاسع بين أن تقول "أريد أن تذهب جميع الفتيات إلى المدرسة" وأن تقول "رغم أنك لست ذكراً، فلك الحق في التعلم". ذلك الحق في التعلم يُمكن الفتيات وأسرهن ومجتمعاتهن أن يقولوا لحكوماتهم إن التقاعس عن توفير هذا الحق للفتيات هو فشل سياسي. وستشكل أهداف التنمية المستدامة خيبة أمل كبيرة لأولئك الذين يعيشون في فقر مالم تدرك تلك الأهداف أن الخلاص من الفقر هو حق من حقوق الإنسان.

فيليب ج. ألتون، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

١٢ - ثمة قصور ثانٍ في مشروع الأهداف الحالي في أنه يقيّد مبدأ الشمولية فيما يتعلق بجوانب المساواة بين الجنسين. فالهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة ينص على أن غايتين - تتعلق إحداهما بتثمين والاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المتزلي؛ وتعلق الأخرى بإجراء إصلاحات تهدف إلى إعطاء المرأة حقوقاً متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية - تخضعان لما هو "مناسب على الصعيد الوطني" ولقيد "وفقاً للقوانين الوطنية"، على التوالي. بيد أن الدول الأعضاء قد وافقت بالفعل على تلك الحقوق من خلال عدد من الصكوك ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومن ثم ينبغي ألا تستخدم أهداف التنمية المستدامة لإضعاف تطبيق تلك الحقوق.

حقوق الإنسان هي حق أصيل. وهي ليست شيئاً يمنح للناس بموجب وثيقة.

إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان

١٣ - ثالثاً، ينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تتيح للدول فرصة للاعتراف بالحقوق الجديدة مثل الحق في المياه والمرافق الصحية. وبالمثل، في حين ينبغي محاولة الإشارة صراحة في الوثيقة الختامية إلى جميع الفئات الضعيفة والمهمشة ليس فقط باعتبارها مستفيدة من أهداف التنمية المستدامة وإنما أيضاً باعتبارها مشاركة في العملية، فإنه ينبغي فسح المجال فيها لأهداف التنمية المستدامة بأن تُطبّق على الفئات التي لم تُؤطّر بعد على وجه التحديد.

التوصيات

- ينبغي أن يُشار صراحة إلى حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة وأن تُسَدّ الثغرات التي يمكن أن تتيح للحكومات التقصير في أداء التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

- ينبغي للغة وثيقة أهداف التنمية المستدامة ألا تُضعف الحقوق التي وافقت عليها الدول الأعضاء بالفعل بموجب اتفاقات دولية أخرى.
- ينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تتخطى الأهداف الكمية بحيث يكفل تضمينها على نحو مناسب لجميع الأبعاد النوعية التي تساعد في تحديد حقوق الإنسان.

ثالثاً - هئية فرص متكافئة: أهمية المساواة وعدم التمييز على جميع المستويات

١٤ - تكرر الإعراب في جلسة الاستماع عن التأييد القطعي للهدف ١٠ الوارد في مشروع الأهداف الحالي والمتعلق بتقليل الفوارق الاقتصادية وأوجه عدم المساواة في نتائج التنمية البشرية وذلك من خلال العمل بنشاط على إزالة التمييز بجميع أشكاله. فالسياسات التي تؤدي إلى نتائج متباينة كلياً بالنسبة إلى فئات محددة من المجتمع غالباً ما تكون سياسات مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان. وثمة أدلة دامغة على أن الممارسات التمييزية تثبط التنمية الاقتصادية والبشرية. وكمثال جيد على ذلك الأثر المترتب على عدم المساواة بين الجنسين في التنمية الاقتصادية: فالنساء غير المتعلّقات أقل إنتاجية من غيرهن ويكدحن بأعمال الرعاية من غير أجر، وأطفالهن أضعف صحة وأقل تعليماً مقارنةً بغيرهم. ولهذا، من الضروري جداً بالنسبة للتنمية المستدامة أن تُتخذ إجراءات للقضاء على الممارسات التمييزية؛ كما يجب أن تتخذ تدابير استباقية لكفالة الحقوق للجميع، بمن فيهم الشرائح الأكثر قابلية للتأثر من المجتمع.

يقع على عاتق الحكومات التزام قانوني بحماية الحقوق، بل بالوفاء بالحقوق أيضاً.

ساكيكو يوكودا - بار، نائب رئيس لجنة السياسات الإنمائية

١٥ - وعلى الرغم من أن المساواة وعدم التمييز مجسّدان في اتفاقات حقوق الإنسان الملزمة قانوناً، ولا يستلزمان تبريرات مساعدة، فقد ازدادت أوجه عدم المساواة في معظم البلدان في جميع مناطق العالم. وهناك أسباب متعددة تكمن وراء الزيادة في أوجه عدم المساواة داخل البلدان. وحالات النجاح التي تحققت في كثير من البلدان تنظر فقط إلى انخفاض الفقر في المجاميع ولا تسلط الضوء بما فيه الكفاية على الثغرة القائمة بين أولئك الذين استفادوا وأولئك الذين فاتهم الركب. ورغم أن الأزمة المالية قد أدت إلى حالات أكثر من انعدام الأمن الاقتصادي بالنسبة لكثير من الناس، فقد حقق الأغنياء نتائج أفضل من غيرهم الأقل ثروة منهم. وأدت سياسات التقشف إلى استدامة أوجه عدم المساواة في حين أتاحت للأغنياء جني معظم فوائد الانتعاش الاقتصادي. وتجد الحكومات من الأسهل عليها أن

تخفّض من النفقات المتكررة في المجالات ذات الأهمية القصوى للتنمية البشرية مما يؤثر على نحو غير متناسب على الشرائح الأكثر قابلية للتأثر في المجتمع مثل المعوقين أو النساء والأمهات الوحيدات بوجه خاص.

١٦ - ومن المؤسف أن ٨٥ شخصاً الأكثر ثراءً في العالم يملكون من الثروة ما يملكه ٣,٥ بليون شخص الأشد فقراً في العالم، وفقاً لبعض التقارير. وتستمر هذه الفوارق في الدخل والتنمية البشرية بفعل القيود التي تعوق الوصول إلى عملية صنع القرار السياسي. ويمثل هذا بوجه خاص حالة الفقراء عامة، والفقراء في المناطق الريفية، ومجموعات الأقليات العرقية، والشعوب الأصلية، والمعوقين، والشباب، وهو الأكثر شيوعاً في صفوف النساء. وفي الوقت نفسه، تؤدي أوجه عدم المساواة إلى تحكّم مصالح الموسرين بزمام السياسة بشكل فعال عن طريق جماعات الضغط مما يؤدي لا محالة إلى سياسات غير منصفة وغير كفؤة.

١٧ - لذلك، من الضروري أن تكون أجهزة صنع القرار ممثلة لجميع شرائح المجتمع ولجميع مستويات الدخل. وشدّد العديد من المشاركين في جلسة الاستماع على الدور الهام الذي تلعبه التدابير الخاصة مثل نظام الحصص لزيادة عدد الأشخاص الذين يمثلون الشرائح الضعيفة من المجتمع في الأجهزة السياسية. وبالإضافة إلى التدابير الخاصة الرامية إلى زيادة العدد الفعلي للممثلين في البرلمانات، ثمة حاجة لأن توفر العقلية السائدة في البرلمانات كمؤسسات حوافز وصلاحيات تمكّن ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً من المشاركة في المجال السياسي. فبرلمان نيوزيلندا، على سبيل المثال، يضع في اعتباره لدى إعداد جدول الزماني العطل المدرسية من أجل تمكين عضوات البرلمان من المشاركة في أعماله.

١٨ - ولا يمكن بالضرورة زيادة مشاركة الشرائح الضعيفة من المجتمع عن طريق اتخاذ تدابير من الأعلى إلى الأدنى. ودارت خلال جلسة الاستماع مناقشات حول مشاركة الشباب في المجال السياسي اتضح من خلالها وجود حاجز بالانتهاجين يعوق مشاركة الشباب في الهياكل الوطنية لصنع القرار. وحاجج العديد من المشاركين بأن هناك عقبات لا مبرر لها تحول دون مشاركة الشباب، منها مثلاً شرط السن الأعلى لحوض الانتخابات مقارنة بسن الحق في التصويت. وفي الوقت نفسه، يبدو أن اهتمام الشباب بالخدمة العامة قد قل بسبب انصرافهم عوضاً عن ذلك إلى القطاع الخاص لتحقيق طموحاتهم. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى عدم وجود قدوة يحتذى بها في عداد المسؤولين العموميين وزيادة تغطية وسائل الإعلام للفساد وسوء الإدارة في القطاع العام.

مَن هُم الأشخاص الذين تَحْمِيهِم حَقِيقَةُ الاِشْتِرَاطَاتِ الدُسْتُورِيَّةِ، مِثْلَ اِشْتِرَاطِ الحَدِ
الأدنى للسِّنِّ اللازِمِ، لِشِغْلِ مَنَصَبِ عَامٍ؟
فايتوتاس غابسيس، ليتوانيا

١٩ - وفي الوقت نفسه، يتعين إتاحة الفرصة لجميع شرائح المجتمع أن تحشد قواها للتعبير عن مصالحها وإرهاف وعي المجتمع عموماً باحتياجاتها، في نهاية المطاف. وغالباً ما تكون القواعد والممارسات التمييزية متأصلة في العادات والتقاليد والقيم الثقافية وضاربة بجذورها العميقة في صلب النسيج الاجتماعي للبلد. وفي حالات كهذه، فإن القوانين غير ذات نفع في كثير من الأحيان. فالعنف ضد المرأة مثلاً عمل يجري التغاضي عنه في العديد من المجتمعات حتى وإن كان محظوراً قانوناً. وأفضل حل لهذا "الاستثناء الثقافي" من حقوق الإنسان هو إتاحة المجال لسماع صوت المرأة. وتبين الأدلة العملية بأن نهوض البلد في مجال المساواة بين الجنسين يُعتبر في كثير من الأحيان نتيجة لحجم الحركة النسائية وقوتها واستقلاليتها. ويتقلص في سائر أرجاء العالم العمل الجماعي الذي تقوم به كافة المجموعات المنخفضة الدخل وذلك بسبب القوانين التقييدية وقلة الموارد، بما في ذلك الوقت المتاح للناس لتنظيم أنشطتهم بشكل فعال. ومن خلال التعبئة، تستطيع الشرائح الضعيفة في المجتمع أن تضع شواغلها على جدول الأعمال وأن تؤمّن الدعم لها في صفوف عامة السكان. فالقوانين لوحدها ليست كافية - إذ يلزم من أجل تنفيذها على نحو فعال اقتناع المجتمع بها عموماً.

عندما تستمع لأقوال من قبيل "نحن لا نريد تغيير حقوق معينة مثل الكيفية التي تُعامل بها المرأة في بلدنا" أسألم "ما قول النساء في ذلك؟ هل هناك ظروف حقيقة تستطيع المرأة من خلالها أن تنظم اجتماعات وأن تعبر عن آرائها دون خوف من رد فعل عنيف؟

آن ماري غويتز، مركز الشؤون العالمية، جامعة نيويورك

٢٠ - وما زالت أوجه عدم المساواة بين الدول مرتفعة، غالباً ما تكون مرتبطة مباشرة بأوجه عدم المساواة داخل البلدان ذاتها. وقد عزا العديد من المشاركين هذا الأمر إلى عدم تساوي هياكل القوة داخل النظام الدولي البادي للعيان في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومن خلال المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. ويعتبر النظام التجاري الدولي مصدراً رئيسياً آخر للتشوهات والاختلالات الاقتصادية. وشدّد المشاركون بوجه الخصوص على الأثر السلبي للتدابير الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو والتي تقوّض القدرة التنافسية للبلدان النامية.

٢١ - وثمة مثال متكرر عن هذا الاختلال في موازين القوى يتمثل في الأثر الناجم عن معاملة البلدان معاملة غير متساوية فيما يتعلق بالمعونات الزراعية. ففي حين تواصل المناطق الغنية من العالم توكيد حقها في إعانة قطاعها الزراعي، تُمنع البلدان الأفقر التي تعتمد اقتصاداتها إلى حد كبير على القطاع الزراعي من تقديم دعم مماثل لمزارعيها بسبب الاتفاقات التجارية القائمة. وقد أحبط المجتمع الدولي التدابير المؤسسية الأخرى التي تتيح لصغار المزارعين إمكانية الوصول إلى الأسواق، مثل إنشاء مجالس للتسويق، بوصفها حالات للتنظيم المفرط الذي يقوّض السوق الحر. ومن شأن هذه الضغوط الرامية إلى إهمال الزراعة أن ترسخ الشرخ الحاصل داخل البلدان بين الريف والحضر.

٢٢ - وهناك عوامل أخرى توضح اتساع الهوة بين البلدان منها المزايا التنافسية للبلدان النامية في مجال القدرات والمهارات التكنولوجية. ويُذكر في هذا السياق عامل متزايد الأهمية يتمثل في احتكار المعلومات، حيث إن مجموعات ضخمة من البيانات ينتجها ويستخدمها عدد قليل من الحكومات فقط وكذلك تنتجها وتستخدمها بصورة متزايدة شركات عملاقة. ومع ذلك، فإن هناك حججاً أخلاقية واقتصادية قوية تنادي بإتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات على نطاق أوسع من خلال القوانين والأنظمة الاستباقية. وتصل قيمة المنفعة الاقتصادية الناجمة عن توفير قدر أكبر من البيانات، وفقاً لتقديرات فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، إلى حوالي تريليون دولار. ويتطلب سد فجوة المعلومات جهداً يتخطى توفير قدر أكبر من البيانات: فالناس بحاجة إلى التدريب والقدرات داخل البلدان وبخاصة إلى الزيادة لضمان إمكانية استخدام البيانات على نحو فعال.

التوصيات

- تتعارض زيادة أوجه عدم المساواة حيثما كانت داخل البلدان وفيما بينها، مع حقوق الإنسان وتُضعف التنمية المستدامة. لذا، ينبغي أن تتضمن أهداف التنمية المستدامة هدفاً قائماً بذاته بشأن أوجه عدم المساواة يمكن أن يستفاد في صياغته من الهدف ١٠ المقترح.
- يتعين على جميع السياسات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية أن تتماشى مع التزامات حقوق الإنسان ويجب أن تكون مصممة على نحو يكفل توزيع التكاليف والفوائد بشكل منصف على سائر شرائح المجتمع. ويجب على البرلمانين العمل على إلغاء القوانين التمييزية وسنّ قوانين تحمي الشرائح الأكثر قابلية للتأثر في

المجتمع. ويتعين على البرلمانيين أن يكفلوا، من خلال وظيفتهم الرقابية، أن يتم تطبيق القوانين وتنفيذها.

- يجب أن تتمتع جميع شرائح المجتمع، ولا سيما الشرائح الأكثر قابلية للتأثر، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات العرقية، والشعوب الأصلية، والمعوقون بإمكانية شغل مناصب صنع القرار. ويمكن للتدابير الخاصة مثل نظام الحصص أن تكون فعالة في مجال زيادة عدد ممثلي الفئات الضعيفة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إزالة الحواجز التي تعوق المشاركة.
- يجب إزالة الحواجز التي تحول دون التعبئة الاجتماعية وتنظيم القواعد الشعبية. ويجب أن تتمكن جميع شرائح المجتمع من المطالبة بحقوقها دون خوف من الملاحقة. وقد يتعين على الدول أن تتخذ تدابير استباقية لإزالة الحواجز بالنظر لقيود الوقت والموارد.
- يلزم إصلاح النظام الدولي للتجارة والتحويلات المالية ونقل التكنولوجيا بحيث يوقف التمييز ضد البلدان النامية وينشئ بيئة متكافئة للجميع.

رابعاً – حماية حقوق الشعوب: الحاجة إلى إصلاحات ضريبية ووضع أنظمة للسوق وإيجاد قدرات مؤسسية

- ٢٣ - يعتبر الاستثمار في التنمية البشرية عن طريق توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية وغير ذلك من التدابير المبتكرة عاملاً ضرورياً لتحقيق تكافؤ الفرص للشرائح الأكثر قابلية للتأثر في المجتمع. وقد أشار المشاركون في جلسة الاستماع إلى عدد من نهج السياسات، بما فيها برامج الائتمانات بالغة الصغر، وإصلاح قوانين العمل لإيجاد مزيد من فرص العمل في القطاع الرسمي، وسن تشريع بشأن الحد الأدنى للأجور يكون مرتبطاً بنمو الدخل المحلي الإجمالي، وبرامج للتحويلات النقدية، وإمكانية الحصول على القروض الائتمانية عن طريق المصارف المتخصصة، وضوابط لأسعار المنتجات الغذائية.
- ٢٤ - ولدى قيام صناعات السياسات بوضع سياسات تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة، عليهم أن يميزوا بين الأسباب والآثار وكذلك بين العوامل المؤقتة والعوامل النظمية. والحلول المناسبة هي ما يعالج الأسباب النظمية الكامنة وراء المشكلة.

السياسة الاقتصادية الذكية هي السياسة التي تعزز النمو بالاقتران مع المساواة، والتقدم الاجتماعي، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الديمقراطية.

ساكيكو بوكودا - بار، نائب رئيس لجنة السياسات الإنمائية

٢٥ - سياسات الضرائب التصاعدية هي أهم أداة تمتلكها الحكومات لحماية الفئات الأكثر قابلية للتأثر ليس كردّ ناجع على أزمة اقتصادية فحسب وإنما أيضاً كطريقة تكفل بها أن تتمتع جميع شرائح المجتمع بفرص وسبل متكافئة للحصول على الخدمات. وتستتبع سياسات الضرائب التصاعدية فرض معدل ضريبي أعلى بشكل متزايد على الشرائح ذات الدخل الأعلى، في حين تُصرف الموارد على نحو يراعي التنمية البشرية ورفاه جميع الناس. وإن توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أمر ممكن في جميع البلدان سواء أكانت من البلدان النامية أو من البلدان المتقدمة النمو، كما يتبين من تقرير الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الصادر عن منظمة العمل الدولية، حتى أن بإمكان أفقر البلدان في العالم أن تتحمل نفقات توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إذا ما استثمرت عائدات الدولة بشكل سليم.

ينبغي للبلدان أن تتنافس في سبيل التنمية البشرية ورفاه الناس لا أن تتنافس على خفض مستويات الضريبة الذي سيؤدي إلى سباق نحو القاع.

فيرناندو كاريرا كاستور، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

٢٦ - وأوضحت المناقشات أن التغييرات في النظرة الاجتماعية تشكل الأساس لتدابير السياسات تلك، وأن عامة السكان ربما يكونون بحاجة إلى تطمينات مفادها أن حماية الفئات الأكثر قابلية للتأثر هي في مصلحة المجتمع ككل. وقدم المشاركون في الجلسة عدة أمثلة على التحديات التي تواجه إجراء التغيير، ومنها: أن فتح أسواق العمل لصغار السن قد يتطلب تنازلات من العمال الأكبر سناً وأن تحقيق المساواة بين الجنسين يقتضي بالضرورة إدخال تغييرات في المناهج الدراسية؛ وأن زيادة المعونة للبلدان النامية سيتوقف على إقناع دافعي الضرائب في البلدان المانحة بالأسباب الموجبة لهذه الاستثمارات.

٢٧ - وثمة صعوبة خاصة تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتمثل في أنها قد تتطلب اتباع سياسات لا يعتبرها الناس من جملة أولوياتهم في مدى حياتهم الخاصة، وفي أنها قد لا تحظى بالشعبية من الناحية السياسية. وبنتيجة الاستقصاء الذي أجري تحت عنوان "عالمي My World" والذي سُئل فيه المواطنون في سائر العالم أن يعربوا عن أولوياتهم

المتعلقة بالسياسات على أساس قائمة بالمسائل التي يُرَّجَح أن تشملها أهداف التنمية المستدامة، تبين أن المسائل المتصلة بتغير المناخ وحماية البيئة تأتي في أدنى سلم اهتمامات الناس. وبشكل عام، يميل الناس إلى اللهاث وراء تحقيق مصالحهم الفردية المباشرة أكثر من اهتمامهم بمسائل طويلة الأجل مثل تغير المناخ. وهذا الميل يضيف صعوبة خاصة على وضع استجابة فعالة على صعيد السياسات بشأن مسائل التنمية المستدامة. وحيث إن البرلمانين على صلة وثيقة بناحيهم، فإنهم في وضع يمكنهم من التشجيع على اتخاذ التدابير طويلة الأجل التي لا بد من اتخاذها إذا ما أُريد لأهداف التنمية المستدامة أن تنجح.

يتوقف تحقيق الطموحات التحويلية لأهداف التنمية المستدامة على العمل المتخذ على الصعيد الوطني والمدعوم بتعاون دولي معزز. ولذلك، ستقوم البرلمانات بدور أساسي في ترجمة الخطة العالمية إلى تغيير حقيقي وتكييفها على أرض الواقع من خلال إجراء إصلاحات تشريعية وضريبية، ومشاركة قوية من جانب المواطنين، والاضطلاع على نحو فعال بالرقابة والتقييم والمساءلة.

بان - كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

ألف - تنظيم الأسواق

٢٨ - يُعتبر تنظيم الأسواق بشكل استباقي، إضافة إلى السياسة الضريبية، أداة هامة تستطيع الحكومات استخدامها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان. وفي حين لا يقع على الحكومات التزام بأن تنهض بصورة مباشرة بأعباء جميع أفراد شعبها، لكن يجب عليها أن تكون الضامن للنتيجة النهائية. ويعتبر نظام السوق محركاً للنشاط الاقتصادي وما فتئ يُسهم إلى حد كبير في تنمية الأمم. ومع ذلك، وفي سياق التطلع إلى المستقبل، لا بد من أن تكون هناك طرق فعالة تضمن بأن تدعم آليات السوق بشكل أفضل رفاه الإنسان وألاّ تتسبب كحد أدنى في إلحاق الأذى به.

٢٩ - أما فعاليات القطاع الخاص المدفوعة أساساً بمنطق جني الربح فلن تعمل بالضرورة، إذا ما تركت تعمل وفقاً لآلياتها الخاصة، نحو أهداف التنمية المستدامة. ومن الواضح أن الأسواق، كما أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية، لا تنظم نفسها بنفسها وأنه لا بد من وجود سياسات حكومية استباقية للحفاظ على أوضاع مستقرة ومنع حدوث عجز في الأسواق، وللتأكد من أن حالات الانكماش لا تجعل ظروف الفقراء والفئات الأكثر قابلية للتأثر أسوأ مما هي عليه. ويقتضي هذا وجود مؤسسات عامة قوية وشفافة يمكنها أن تتحمل هيمنة المصالح الخاصة وأن تكون أبوابها

مفتوحة لمشاركة الجمهور ورقابته. وتتوقف استعادة الجمهور ثقته بألية السوق كمحرك للتنمية، إلى حد كبير، على اصلاح مؤسسات الحكومة، واتساق السياسات مع المبادئ الديمقراطية للمساءلة والشفافية والمشاركة.

٣٠ - وإن التشديد على مسؤولية الشركات على الصعيدين الاجتماعي والبيئي يمكن أن يكون أداة فعالة في وضع قواعد للقطاع الخاص بطريقة مماثلة لكشف الانتهاكات على الملأ. بمساعدة المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ومع ذلك، تقع على عاتق الحكومات مسؤولية أن تكفل اتساق أعمال القطاع الخاص مع التعهدات الرئيسية مثل أهداف التنمية المستدامة. ويلزم وضع أنظمة أكثر استباقية للقطاع الخاص لمنع حدوث سباق إلى القاع نتيجة تدني الأجور والإغراق على الصعيدين الاجتماعي والبيئي وما يرافق ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

الأسواق لا تنظم نفسها بنفسها. ويتأتى التوازن بفضل السياسة المالية، التي تتطلب سلطة عامة. وإذا لم نتحرك قُدا سادت الشعبويّة.

سيرج جانكان، فرنسا

٣١ - ومن أهم القطاعات التي هي بحاجة إلى تنظيم، القطاع المالي، حيث ينبغي أن يكون الهدف هو ضمان التوزيع العادل والمنصف للموارد، دعماً لقيام اقتصاد (منتج) حقيقي. ولا يتيسر لمعظم الناس الحصول على رأس المال، مما يحول دون مباشرة الأعمال الحرة، ويترك الناس، وبخاصة في القطاع الزراعي، بلا حماية في أوقات الأزمات. والمصارف المتخصصة في قطاعات صناعية معيّنة، كالزراعة والتنمية الريفية، هي أفضل استعداداً وأقدر على الأرحح لتقديم رأس المال اللازم. ويستلزم الأمر ضمّ القطاع المالي كشرط من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين عليه دعم الصناعات التقدمية، كالطاقة المتجددة، التي قد لا تُؤتي أرباحاً في المدى القصير ولكنها تُؤتي في نهاية المطاف أرباحاً كبيرة سواء من حيث العائد للمستثمرين أو من حيث فوائدها الاجتماعية والبيئية.

يمكن للبرلمانيين المعاونة في إقامة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والمصارف الإقليمية والمحلية، وسائر المؤسسات المالية من أجل توزيع الموارد توزيعاً فعالاً على نحو عادل ومنصف.

سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة

٣٢ - ومن العراقيل الرئيسية في هذا الصدد أن المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بإقراض المصارف أو سائر المؤسسات الوطنية، لا تقتضي من الحكومات المقترضة الإبلاغ عن سياساتها بشأن حقوق الإنسان والبيئية. فنادرا ما تنطرق المفاوضات بين المؤسسات المالية الدولية والحكومات لمسائل حقوق الإنسان، إذ إن تلك المفاوضات لا يشارك فيها عادة سوى وزارات المالية لا الوزارات ذات المسؤولية المباشرة عن حقوق الإنسان (مثل وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل).

٣٣ - وإن فرص الأنظمة الحكومية على القطاع الخاص سوف يظل معركة شاقة ما دامت المؤسسات المالية الدولية تشجع الاستثمار في بلدان ضعيفة التنظيم. فعلى سبيل المثال، فإن تقرير البنك الدول عن ممارسة الأعمال التجارية، يصنّف البلدان حسب عدد الإجراءات والوقت الذي يستغرقه بدء العمل التجاري، ولكنه لا يولي كثيرا من الاهتمام لحقوق العمل والظروف البيئية، مما يشجع البلدان على خفض مستوى التنظيم لإغراء المستثمرين الأجانب. غير أن تلك الاستثمارات لا تؤدي بالضرورة إلى آثار تعمم بالتدرج المجتمع كله، علما بأن انخفاض مستويات التنظيم قد يزيد الناس ضعفا في مواجهة قوى السوق.

لقد شاهدنا حدوث فقدان للثقة بسبب الأزمة المالية. فقد أصبح القطاع المالي يخطئ بحجم مبالغ فيه ضمن القطاعات الوطنية، والممولون ينبغي مكافأهم تبعا لرأس المال الذي ينتجونه لا تبعا للدين الذي يسببونه.
راديك سيكورسكي، رئيس البرلمان، بولندا

٣٤ - وثمة نهج آخر فعال، وهو تصميم سياسات خاصة بالمنافسة القوية للحيلولة دون قيام احتكارات ودون التلاعب بالأسعار، وهذا من شأنه حماية المستهلكين كما من شأنه تيسير دخول أطراف جديدة في السوق، مما يساعد بدوره على توسيع الوعاء الضريبي. مما يدعم البرامج الاجتماعية، وتطوير البنية الأساسية، وما شابه.

باء - تمويل أهداف التنمية المستدامة

٣٥ - في نهاية المطاف، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب قاعدة أقوى للإيرادات. وعلى حين أن المعونة الأجنبية لا تزال مهمة لمساعدة البلدان النامية، فإنه يلزم أن يكون النصيب الأكبر لتمويل أهداف التنمية المستدامة نابعا من داخل البلدان ضمنا للاستدامة. ومعلوم أن الميزانيات الحكومية مأزومة في كل مكان تقريبا للأسباب غالبا ما تكون متشابهة، على الصعيدين الوطني والعالمي.

٣٦ - فعلى الصعيد الوطني، تتعرض الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء لضغوط من أجل التفاوض بشأن نظام ضريبي فضفاض للأعمال التجارية والشركات المتعددة الجنسيات، مما يفضي إلى تقليص الإيرادات الحكومية. وتفتقر البلدان النامية خصوصا إلى الخبرة والموارد الكافية للتفاوض بشأن صفقات عادلة مع الشركات المعقودة الجنسيات وضمان استفادة البلد لكل من استثماراتها فيه. وعلى حين أن الدراسات تبين أن ارتفاع معدلات الضرائب لا يؤدي بالضرورة إلى هروب رأس المال، فإن تقديم ميزة ضريبية للشركات الأجنبية لفترة زمنية محددة وفي إطار تنظيمي قوي، قد يساعد على جلب مزيد من الاستثمارات إلى البلدان النامية التي غالبا ما تفتقر إلى القدرات والمهارات اللازمة لبناء صناعات محلية.

٣٧ - كما أن عبء خدمة الدين يحدّ موارد العديد من البلدان النامية. وقد أكد العديد من المشاركين على أن الدين السيادي يحول دون استثمار حكوماتهم في التنمية البشرية كشرط مسبق للتنمية المستدامة. وينبغي اعتبار إدارة الديون السيادية منفعة عامة عالمية تتطلب آلية دولية لإعادة هيكلة الديون بما ينصف جميع الأطراف. ويتعين على البلدان الاتفاق على مؤسسة عالمية تقوم بالترتيب لتسويات منظمة للديون بما يمنع حالات التخلف عن دفع الديون وغيرها من الحالات التي تُوقع الاضطراب في الأسواق المالية الدولية.

٣٨ - وعلى الصعيد الدولي، فإن نقص التنظيم يتيح فرصا للشركات والأفراد لتوجيه أموالهم إلى ما يسمى ملاذات ضريبية تسمح بتجنّب الضرائب والتهرب الضريبي على الصعيد الدولي. وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا تدابير لكبح الملاذات الضريبية، غير أن دعم الحكومات لهذا الاقتراح حول العالم لا يزال ضعيفا، ويرجع هذا في جزء منه إلى استفادة البلدان التي يتدفق إليها رأس المال من هذه الممارسة.

٣٩ - وبطبيعة الحال، فإن أي قاعدة متينة للإيرادات لا يمكن أن تعتمد اعتمادا كلياً على الإيرادات المتأتية من الشركات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات. ولا بد من اتخاذ تدابير لإخضاع القطاع غير النظامي لمزيد من الصرامة في التنظيم وحماية الضرائب. والحق أن التضامن لا يتأتى من ضمان قيام الحكومة بمدّ يدها إلى جميع قطاعات المجتمع، فحسب، وإنما يتأتى أيضا من إسهام جميع قطاعات المجتمع في بناء دولة قوية.

٤٠ - وإضافة إلى مسألة الدين السيادي، فإن النظام الدولي الذي يحكم دخول السوق، وحقوق الملكية، ونقل التكنولوجيا وغير ذلك مما يسمى ”وسائل التنفيذ“ لأهداف التنمية المستدامة، يحتاج إلى الإصلاح لإتاحة فرص متكافئة لجميع البلدان. ويشمل ذلك أيضا أن

يكون للبلدان النامية صوت أقوى لدى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من الهيئات التي لها دور في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

التوصيات الرئيسية

- لا بد من وضع أنظمة حكومية لحماية المواطنين من قوى السوق المنفلتة والتي قد تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى آثار اجتماعية وبيئية سلبية.
- لا بد من تعزيز أو إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة وغيرها من المؤسسات العامة، تكون خاضعة للمراقبة ومحصنة ضد المصالح الخاصة.
- لا بد للمجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز النظام الضريبي وظروف السوق عامة. بما يسمح للبلدان بتمييز سياساتي وسلطة كافية لتحصيل إيراداتها. ويستلزم الأمر أيضا إنشاء آلية دولية لتسوية الديون.

عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية: كيف يمضي؟

قدم جزء خاص من دورة الاستماع لمحة عامة شاملة عن عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية على الصعيدين السياسي والتنفيذي.

فقد وصف مارتن ساجديك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دور المجلس باعتباره هيئة مركزية صانعة للقرارات. وناقشت سوكي بيفرز، مستشارة فريق العمليات السياسية الشاملة للجمعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقامت جين ستوارت، الممثلة الخاصة ومديرة مكتب منظمة العمل الدولية في نيويورك، بعرض عمل المنظمة باعتبارها منظمة فريدة ثلاثية الأطراف (إذ تجمع بين ممثلين للحكومة، والأعمال التجارية، والعمل) بين ١٥ وكالة متخصصة مستقلة ذاتيا من وكالات الأمم المتحدة.

وقد أبرزت العروض الثلاثة جميعها الكيفية التي أمكن بها للبرلمانات التعاون على نحو وثيق مع الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والعالمي، والكيفية التي يمكن بها تعزيز هذا التعاون للمساعدة في الدفع قُدمًا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نقاط رئيسية

- للبرلمانات دور رئيسي في تحقيق السيطرة الوطنية على مقاليد أهداف التنمية

المستدامة والدفع قُدمًا بتنفيذها على الصعيد القطري. ويمكن دعم هذه الأهداف بتوثيق التعاون الداخلي بين البرلمان وفريق الأمم المتحدة. وكما يلاحظ بالفعل في عدة بلدان، فإن تواصل الأمم المتحدة مع البرلمان في كل منها قد ساعد على تيسير إسهام البرلمان في تصميم ورصد خطة التنمية الوطنية. غير أنه يلزم إضفاء صفة رسمية على هذه الممارسة وتوسيعها لتشمل المزيد من البلدان حول العالم. كذلك، ينبغي للبرلمانات المشاركة على نحو أوثق في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وفي أفضل الأحوال، ينبغي مواصلة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الرؤية الإنمائية التي وضعتها الحكومة بالتنسيق مع البرلمان.

• وكما يتضح من حالة منظمة العمل الدولية، فإن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات يمكن أن يتجاوز الأمم المتحدة الأصلية ليشمل مختلف الوكالات المتخصصة، فمنظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي يربط بالفعل بينهما اتفاق تعاون يهدف إلى حشد الدعم البرلماني للمبادئ الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، ولا سيما تلك المبادئ المتجسدة في مختلف اتفاقيات العمل. وينبغي للبرلمانيين السعي للانضمام إلى وفود بلدانهم إلى جمعيات منظمة العمل الدولية حيث تجري مناقشة مسائل متعلقة بتوفير فرص العمل وإتاحة العمل اللائق. كما يمكن بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي أن يشارك أعضاء البرلمانات في حلقات عمل وفي غيرها من الاجتماعات المتخصصة لمنظمة العمل الدولية التي يمكن أن تساعد في تعزيز قدرات راسمي السياسات.

• وعلى الصعيد العالمي، فإن الإصلاحات التي أُدخلت مؤخرا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف تتيح لأعضاء البرلمانات فرصة أكبر للمشاركة في المناقشات. ومن شأن مشاركة البرلمانيين مشاركة فعالة في المجلس، أن يعزز دوره في مجال رسم السياسات وأن يضمن في الوقت نفسه أن يتم على الصعيد الوطني تنفيذ الأفكار الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي يتم التوصل إليها على الصعيد العالمي. وبعبارة أكثر تحديدا، ينبغي لأعضاء البرلمانات أن يسهموا في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمشاركة في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يمثل أحد المبتكرات الرئيسية والذي تشمل ولايته مراجعة التقارير المرحلية والوطنية على أساس منتظم. ويشارك البرلمانيون بالفعل مشاركة فعالة في منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

حيث يساهمون مع غيرهم من الأطراف المعنية في عملية كبرى لإعادة النظر في التعاون الإنمائي.

هذا، مع العمل بأن الجزء الجديد المتعلق بالتكامل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يُعنى بالنظر في مسائل محددة متعلقة بالسياسات من منظور خاص بالتنمية المستدامة (منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي)، يمثل فرصة أخرى سانحة للبرلمانيين ذوي الخلفيات المختلفة في مجال السياسات، للإسهام في عمل هذه الهيئة المهمة.

خامسا - الرصد والمساءلة: دور البرلمانات، وضرورة مشاركة المواطنين

٤١ - إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثلها مثل الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين رصده على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ولا يخفى أن جهود الرصد على الصعيد الدولي تتيح الفرص لتبادل الخبرات والتوصيات. ولا ينبغي قصر الرصد العالمي على العمليات الحكومية الدولية، بل ينبغي أيضا أن يسري على أطراف معنية أخرى. وينبغي إخضاع جميع الشركاء في العملية الإنمائية للمساءلة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٢ - أما على الصعيد الوطني يتقيد الرصد بالمسائل المتعلقة بالمساءلة. ولا يخفى أن البرلمانات، بوصفها الهيئة السياسية الأكثر تمثيلا للمجتمع، تقوم بدور رئيسي على كل المستويات: إذ إن لها ولاية قانونية تراقب بموجبها ما تتخذه الحكومات من إجراءات داخلية وخارجية، فضلا عن ولاية تتواصل بموجبها مع ناخبيها، وتضمن الاستماع لأصوات جميع قطاعات المجتمع. وحتى يتسنى للبرلمانات أداء مهامها الرقابية، يتعين عليها إدماج أهداف التنمية المستدامة إدماجا أفضل في عملياتها وتعزيز آلياتها الرقابية. ويشمل هذا إنشاء لجان متعددة الأطراف ومتعددة المسؤوليات من أجل الدفع قُداما بمختلف الأهداف بطريقة شاملة. ولا بد من وجود آليات مؤسسية لتثبيت منظور طويل الأجل في رسم السياسات، من شأنه أن يساعد على التغلب على النهج القصير الأمد المتأصل في الدورة الانتخابية.

الكلمات رائعة والسياسات عظيمة - لكنها لا تعني شيئا إذا لم تُنفَّذ. فلننمعن التفكير في الكيفية التي يمكننا بها ضمان أن يكون التواصل على نحو فعال مع المواطنين جزءا من عملية التنفيذ.

كورنين وودز، مدير حملة الأمم المتحدة للألفية

٤٣ - ويتعين على الحكومات أن تستثمر في تجميع وتحليل البيانات الموثوقة والآنية لتحديد الأولويات السياسية وقياس التقدم. ويتطلب هذا أفراد مبالغ مالية لضمان بنية أساسية يمكنها توفير بيانات والحصول أيضا على بيانات من الشركات التي أصبحت أطرافا فاعلة قوية على نحو متزايد في توفير البيانات. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم استخدام البيانات لأغراض سلبية غير مقصودة، وبخاصة الاضطهاد السيادي.

٤٤ - هذا، ويتعين تصنيف البيانات لتحديد قطاعات المجتمع المستبعدة، والمساعدة، في نهاية المطاف، على صياغة سياسة تستهدف الأسباب الجذرية لعدم المساواة. علما بأن البرنامج المعروف باسم "عالمي"، الذي يعبر عن خلاله سبعة ملايين شخص حول العالم عن أولوياتهم الإنمائية، يبين التأثير المحتمل لتحليل مجموعة من البيانات على أساس ديموغرافي، مثل المنطقة المحلية، والجنس، والسن، والعرق. ولا يخفى أن تطبيق السياسات التي ينبغي أن يستفيد منها كل فرد، مثل تعميم التعليم الابتدائي، سوف يساعد على تحديد الفئات المستبعدة من التنمية لأسباب هيكلية. ويمكن حينئذ للدول استهداف سياسات تضمن وصول الخدمات على نحو فعال إلى تلك الفئات.

٤٥ - وتصبح البيانات المصنفة ضرورية لمرحلة التنفيذ. وعلى حين أن البيانات المجمعة يمكن أن تساعد الحكومات على وضع أولويات لمجتمعها ككل، فإن البيانات المصنفة ضرورية للمساعدة على استئصال الممارسات التمييزية من خلال الأنظمة الحكومية وإدخال تغييرات في الأطر القانونية. وفي النهاية، تتطلب التنمية المستدامة شعور جميع قطاعات المجتمع بأنها جزء من العملية وأن بإمكان الجميع الاستفادة من نتائجها.

٤٦ - ويقوم البرلمانون بدور أساسي في تجميع البيانات على نحو يضمن سماع كل الأصوات. وعلى سبيل المثال، إذا تواصل كل برلماني في العالم مع ١ ٠٠٠ لا أكثر من ناخبيه، يمكن لنحو ٤٣,٥ مليون إضافيين أن يصبحوا على علم بأهداف التنمية المستدامة. غير أن تجميع البيانات لا يمكن أن يعتمد اعتمادا مطلقا على مصادر في شبكة الإنترنت فحسب بل وعلى مصادر من خارجها. وعلى حين أن التكنولوجيا الجديدة تتيح فرصا هائلة لتجميع البيانات وتحليلها، فإن الفجوة في إمكان الوصول إلى خدمات الإنترنت هي من الضخامة بحيث يؤدي الاعتماد على تلك الخدمات وحدها إلى تقديم صورة مشوهة لوجهات نظر المواطنين. وإن الحاجة إلى الأخذ بنهج لتجميع البيانات من خارج الإنترنت توضحها على نحو فعال خبرة برنامج "عالمي"، الذي قام بتجميع ٧٥ في المائة من كل الأصوات عن طريق بطاقات الاقتراح الورقية.

٤٧ - ولا تكفي الأرقام المجمعّة للحصول على صورة موثوقة. فلا بد لجهود تجميع البيانات أن تضمن تغطية كل قطاعات المجتمع. ويمكن للبرلمانيين، بفضل ما لهم من إمكانية فريدة في الوصول إلى ناخبهم، المساعدة في ضمان سماع كل الأصوات. فثمة العديد من القطاعات في المجتمع التي تحتاج إلى الاتصال المباشر بها وتشجيعها على المشاركة في عمليات المسح. وكما أوضح المسح الذي أجراه برنامج "عالمي"، فإن التصويت عن طريق الإنترنت يميل إلى اجتذاب اصوات الرجال على حين أن بطاقات الاقتراع الورقية تسمح لمن يقومون بمقابلات شخصية بالوصول إلى النساء وسائر قطاعات المجتمع التي قد تُستبعد بغير هذه الطريقة.

٤٨ - والجهود التي تبذلها البرلمانات والبرلمانيون لتجميع البيانات تمكّنهم أيضا من تزويد ناخبهم بمعلومات حول أهداف التنمية المستدامة وإشراكهم في العملية. علما بأنه لدى بعض البرلمانات بالفعل آليات قائمة تسمح بالتواصل المستمر بين فرادى البرلمانيين وناخبهم بشأن هذه المسألة. ومن الأمثلة على ذلك نظام أوغندا المجاني القائم على أساس خدمات الرسائل القصيرة، المعروف باسم "UReport"، الذي يسمح للشباب الأوغندي بالاتصال مباشرة بممثلهم البرلمانيين بشأن مسائل مهمة في مجتمعاتهم المحلية. ويستفيد البرلمانيون من عمليات الاستعراض من قبل الأقران في تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى.

لولا الاتحاد البرلماني الدولي، ما كنت لأعلم شخصا عن أهداف التنمية المستدامة. فالناس لا يدركون عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما عندما تتطلب منظورا طويلا الأمد.

ديونيزيا ثيودورا أفغرينوبولو، عضوة البرلمان، اليونان، رئيسة اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

٤٩ - ولا بد للبرلمانات ووكالات الأمم المتحدة أن تعمل معا على نحو أكثر تكاملا، من أجل تعزيز تدفق المعلومات إلى البرلمانات، والقيام، في نهاية المطاف، بتعزيز قدرات البرلمانات.

التوصيات

- توافر البيانات المصنفة بالغ الأهمية لتمكين البرلمانيين من مراقبة أهداف التنمية المستدامة مراقبة قوية. ويتعين على البرلمانات تخصيص أموال لتجميع البيانات وتحليلها، وذلك من خلال المؤسسات الحكومية والجهات المانحة.

- وينبغي للبرلمانات والبرلمانيين القيام بدور فعّال في توفير المعلومات بما يتيح المزيد من الفرص لتزويد الناخبين بمعلومات عن أهداف التنمية المستدامة وإشراكهم في العملية.
- ويتعين على البرلمانات إدماج أهداف التنمية المستدامة إدماجاً أفضل في عملياتها، وتعزيز آلياتها الرقابية. ويشمل هذا إنشاء لجان متعددة الأطراف ومتعددة المسؤوليات للمساعدة على الدفع قُدمًا بكل الأهداف بشكل شامل.
- وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي تعزيز جهوده الرامية إلى دعم قيام تعاون أكثر تكاملاً بين وكالات الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، بما في ذلك دعوة مسؤولي الأمم المتحدة للتفاعل بانتظام أكثر من اللجان البرلمانية ذات الصلة.
- وينبغي للبرلمانات تقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

سادسا - الماضيُّ قُدمًا: إسهام البرلمانات في عملية الأمم المتحدة

تقدم أهداف التنمية المستدامة نظرة عامة موحودة لدى المجتمع العالمي والتي لا يمكن بلوغها من دون البرلمانات. وهذا وعد من قادة العالم إلى مواطنيهم. وأنتم بوصفكم برلمانيين موقعكم في ملتقى هذه العلاقة.

توماس غاس، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٠ - وفي اليوم الذي تدخل فيه أهداف التنمية المستدامة حيّز النفاذ، ألا وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سوف يتعين على البلدان أن تكون جاهزة عند خط البداية، مدركة لما تحتاج إلى فعله لتبدأ مهمة التنفيذ الشاقة. وقد ركّزت الجلسة الختامية لدورة الاستماع على الدور الرئيسي للبرلمانات المفضي إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة في اجتماع القمة الذي سوف تعقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. كما أتاحت الجلسة للمشاركين فيها الفرصة لاستعراض الخطوات الرئيسية التي يعتزم الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة اتخاذها في الفترة السابقة لانعقاد قمة الأمم المتحدة (انظر الجدول الوارد في المرفق الثاني).

٥١ - والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والحكومات يمكن أن يضمن إحاطة البرلمانات بالمفاوضات التي تجري في الأمم المتحدة، ويمكن أن يوفر مدخلات للمفاوضين الحكوميين، بشكل مباشر أو من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

٥٢ - ويستلزم الأمر إشراك البرلمانات في علميات التفاوض بكاملها بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من أجل بدء مناقشة القوانين التي يلزم تغييرها، والآليات الرقابية اللازمة، وكيفية إعادة تخصيص الأموال، ويشجّع البرلمانيون على الانضمام إلى وفود بلدانهم القادمة إلى نيويورك للمشاركة في المفاوضات. وتيسيراً للمناقشات داخل البرلمانات الوطنية، سوف يقدم الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام تقارير مستكملة عن المفاوضات.

٥٣ - وسوف يُطلب من البرلمانات، بدورها، تقديم تقارير عن مناقشاتها الداخلية والتقدم المحرز خلال الاجتماعات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي. والموضوع الرئيسي لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية والثلاثين بعد المائة، المقرر عقدها في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في هانوي، فييت نام، عنوانه: "أهداف التنمية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال". وهذه سوف تكون هي الفرصة الأولى للبرلمانيين لتقديم تقارير عن كيفية مساعدتهم في نقل وجهات نظر المواطنين إلى داخل العملية مع الاستعداد في الوقت نفسه للتنفيذ. وسوف تسنح فرصة ثانية مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر.

لا يجب أن يتخلّف البرلمانيون. فنحن بحاجة إلى أن نُدمج في العملية بحيث تصبح أهداف التنمية المستدامة في واقع الأمر عملية إنمائية مرتكزة على الناس.

صابر شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

المرفق الأول

قائمة أعضاء الأفرقة ومديري الجلسات

١ - أُجريت دورة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٤ بأسلوب المقابلات. وقد تألف كل فريق من ممثلين رفيعي المستوى (مسؤول بالأمم المتحدة، سفير بالأمم المتحدة، خبير سياسات) وبرلمانيين، وأداره إعلامي شهير. وفي أعقاب المقابلة الأولية (التي استغرقت ما بين ٣٠ و ٤٠ دقيقة)، فُتح الباب للمشاركين لطرح الأسئلة وإبداء التعليقات. وأدلي بكلمة رئيسية قبل الجلسة الأولى. وفي اليوم الثاني، قُدّم عرض بشأن برنامج "عالمي" قبل بدء عمل الفريق المعني بالبيانات.

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

٢ - قامت الجلسة الصباحية عن موضوع "إعطاء الأولوية للناس: الحق في التنمية للجميع" ببحث المفاهيم الأساسية، والفرص والتحديات التي ينطوي عليها اتخاذ نهج يقوم على الحقوق. وقامت أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بإلقاء كلمة رئيسية، ثم انضمت إلى فريق ضم روبرتو ليون راميريز، عضو مجلس النواب في شيلي ورئيس لجنة التنمية المستدامة والشؤون المالية والتجارية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وإيفان سيمونوفيتس، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، والأستاذ فيليب ج أليستون، الأستاذ بجامعة نيويورك ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. وقامت بإدارة المناقشات جوليا تايلور - كينيدي، الإعلامية لدى مجلس كارنيجي للأخلاقيات في الشؤون الدولية.

٣ - وأعقب ذلك جزء خاص عن موضوع "عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية: كيف يُمضي؟"، لتعريف أعضاء البرلمانات بعمل الأمم المتحدة في مجال التنمية على الصعيدين السياسي والتنفيذي، وعرض أفكار عليهم لإشراك ناخبهم في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ضم الفريق مارتن ساجديك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسوكي بيفرز المستشار بفرق العمليات السياسية الشاملة للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجين ستوارت، الممثلة الخاصة ومديرة مكتب منظمة العمل الدولية في نيويورك. وقام بإدارة المناقشات بادي تورسيني، المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة.

٤ - وفي الجلسة المسائية عن موضوع "جعل الأسواق تعمل لصالح الناس الأنظمة والضمانات" والتي جرى فيها بحث دور الحكومات في ضمان عدم إضرار الأسواق بالناس

والمعاونة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت السيدة تايلور - كينيدي بإدارة فريق ضم لورا روخاس، عضوة مجلس الشيوخ في المكسيك، وفيرناندو كاريرا كاسترو، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، وإيفاجيسيرس، نائبة مدير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجيسيكا إيفانز، كبيرة باحثين ومحامية معنية بالمؤسسات المالية الدولية، في منظمة رصد حقوق الإنسان.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

٥ - قامت الجلسة الصباحية عن موضوع "عدم المساواة والتمييز: آثار التنمية وطرق تغيير اتجاه التيار" بالتركيز على طرق تعزيز أهداف التنمية المستدامة، وبحث المبادرات المتعلقة بالسياسات. وضم الفريق ديبكا كاداغا، رئيسة برلمان أوغندا، وفاروق حميد نائيك، عضو مجلس الشيوخ في باكستان، وخوان كارلوس مندوزا - غارسيا، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، وآن ماري غويتز، الأستاذة الإكلينيكية بمركز الشؤون العالمية وكبيرة مستشاري شؤون السلم والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وساكيكو فوكودارباد، المدرسة الجديدة، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالسياسات الإنمائية. وقد أدارت هذه الجلسة نزمين شيخ الإعلامية ببرنامج "الديمقراطية الآن".

٦ - وقبل انعقاد الجلسة المسائية عن موضوع "الرصد والمساءلة بخصوص أهداف التنمية المستدامة تمكين الناس والمؤسسات"، قامت كودين وودز، مديرة حملة الأمم المتحدة للألفية، يعرض برنامج "عالمي: أداة دينامية للتفاعل بين أعضاء البرلمانات والناخبين"، وفور تقديم السيدة وودز هذا العرض، انضمت إلى فريق ضم ديونزيا ثيودورا أفغرينوبولو، عضوة البرلمان اليوناني ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، وماريا كريستينا بيرسيفال، الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة وكثير ميلاميد، مديرة برنامج النمو والفقير وعدم المساواة بمعهد التنمية الخارجية، ورئيسة أمانة فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة. وقامت بإدارة الجلسة نزمين شيخ، الإعلامية ببرنامج "الديمقراطية الآن".

٧ - واحتُتمت دورة الاستماع بجلسة عن موضوع "المضي قُدماً"، الذي وضع الخطوات المقبلة التي تتخذ في المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والطرق التي يمكن بها للبرلمانات المشاركة في العملية. وقد خاطب الحضور صابر شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورانكو كريفو كابتيس، رئيس برلمان الجبل الأسود، وتوماس غاس، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأدار الجلسة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

